الفصل العاشر

القصاص المستحيل

خرج حزب الله ومن ورائه نظام الأسد رابحين في اتفاق الدوحة، فحصل الحزب على عدد مساو لوزراء الرابع عشر من آذار، كما تمكن الحزب من الحصول على الثلث المعطل، أي أن يكون وزراؤه الممثلون لثلث الحكومة مانعين لصدور أي قرار يهدد الحزب والنظام السوري، كما أصبح لرئيس الجمهورية وزير في الحكومة موال لحزب الله يكون عونًا للحزبفي صراعه مع الحكومة كونه شيعي.

الثاني والعشرون من فبراير 2009م، طلبت المحكمة الدولية لاغتيال الحريري تسليم الضباط الأربعة من قادة الأجهزة الأمنية اللبنانية الذين اتُّهموا بالمشاركة في اغتيال الحريري، وسَلَّمَتهم حكومة السنيورة فيالسادس والعشرين من الشهر نفسه، وبعد أسبوع أبصرت محكمة الحريري النور.

الأول من مارس 2009م، أعلن من ضاحية ليسيندام بمدينة لاهاي الهولندية عن انطلاق أعمال المحكمة الدولية لاغتيال الحريري بعد انتظار طويل، وذلك بموجب قراري مجلس الأمن، وبتمويل بلغ مائتي مليون دولار دفعت الولايات المتحدة منها أربعين مليون دولار، وأُودِع هذا التمويل فيصندوق المحكمة الذيأنشأته الأمم المتحدة.

كانت هذه المحكمة هي الأولى من نوعها في تاريخ المحكمة الجنائية الدوليةالتي تُشَكَّل للتحقيق في جريمة اغتيال سياسي لا جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية كما دَرَجَت العادة في إقامة هذه المحكمة.

تشكلت محكمة الحريري من قضاة أغلبهم غربيون وبينهم أربعة لبنانيون.

أما عن القضاة الغربيين فهم:

أنطونيو كاسيه (إيطالي الجنسية) وهوالرئيس الأول للمحكمة.

كيل بيورنيرك (سويدي الجنسية) وهو قاضي غرفة النقض.

دانيال فرانسيس (بلجيكي الجنسية) وهو قاضي الإجراءات التمهيدية التي تسبق المحاكمة.

ديفيد راي (استرالي الجنسية) قاضي غرفة المحاكمة.

روبرت روث (سويسري الجنسية) قاضي غرفة المحاكمة.

دانيال نسيركو (أوغندي الجنسية) قاضي غرفة النقض.

جانيت لوسورتي (جاميكية الجنسية) قاضية غرفة النقض.

إيفان هارديليكوفا (تشيكى الجنسية) قاضي غرفة النقض.

ومَثَّل لبنان أربعة قضاة هم:
رالف رياشي قاضي غرفة النقض ونائب رئيس المحكمة.
عفيف شمس الدين قاضي غرفة النقض.
وليد أكوم قاضي غرفة المحاكمة.
ميشلين بريادي قاضية غرفة المحاكمة.

خضعت المحكمة لقانون هجين يجمع بين القانونين الدولي واللبناني،مع استبعاد بعض العقوبات المعمول بها في القانون اللبناني كالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة،فيما يمكن للمحكمة إصدر أحكام بالسجن يكون أقصاها السجن مدى الحياة في دول يحددها القاضي تقبل استضافة المحكوم عليهم.

أما عن اختصاص المحكمة (أي القضايا التي ستنظرها)فهي جريمة اغتيال رفيق الحريري مع إمكانية توسيع اختصاص المحكمة ليشمل جرائم الاغتيال السياسيالتي سبقت وتلت اغتيال الحريري،وذلك إذا ما تبين للمحكمة أن تلك الجرائم على صلة ببعضها البعض من منظور العدالة الجنائية.

وفيما خص الاستقلالية والعدالة والكفاءة، نَصَّ نظام المحكمة الأساسي على ضمانات منها إجراءات دقيقة ونزيهة في تعيين الموظفين القضائيين وعلى وجه الخصوص المدعي العام وقضاة المحكمة، وضمان الحيادية وتوفير العناية للمتهمين.

ولضمان العدالة، أُقِيم مقر المحكمة خارج لبنان، كما نَصَّ نظام المحكمة على وجود هيئة دفاع مستقلة عن المتهمين، وتعزيز سلطات المحكمة عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سرعة المحاكمات وتَجَنُّب تأخيرها.

وُضِع القضاة اللبنانيون الأربعة تحت حراسة مشددة عقب الإعلان عن توليهم مهامهم خشية اغتيالهم، وأصبح ثلاثمائة شرطيلبناني يحلون ويرتحلون معهم حتى لا يصيبهم مكروه.

أعلن حزب الله رفضه قيام المحكمة، وأنه لن يتعاون مع هذه المحكمة المُسَيَّسَة -على حد تعبيره-، وجاءت أحداث المحاكمات لتعطي حزب الله ذخيرةً يتزود بها في صراعه مع قوى الرابع عشر من آذار ويطعن بها في تسييس اغتيال الحريري.

الخامس عشر من أبريل 2009م، أطلقت محكمة اغتيال الحريري سراح رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية الأربعة المعروفين إعلاميًا بالضباط الأربعة

(علي الحاج وريمونعازر وجميل السيد ومصطفى حمدان)فيقرار فاجأ معارضي المحكمة قبل مؤيديها.

بَرَّرت المحكمة قرارها المثير للجدل بعدم وجود أدلة تدين المعتقلين الأربعة؛ لعدم الوثوق في شهادات بعض الشهود وتضارب أقوال شهود آخرين،واعْتُبر اعتقالهم بسبب معارضتهم لسياسات الحريري أمرًا يثير التساؤل.

اتهم ميشيل عون عقب هذا القرار جماعة فتح الإسلام باغتيال رفيق الحريري،وانتهج نهج حزب الله في الطعن في شرعية المحكمة،واتهم محكمة الحريري بالاعتماد على شهود زور في إشارة لهسام هسام ومحمد زهير الصديق،لكن المحكمة وضعت عون في موقف حرج بعد استبعاد شهادتي الرجلين.

صال وجال اللواء المتقاعد جميل السيد في وسائل الإعلام العربية واللبنانية عقب الإفراج عنه، واتَّهَم قوى الرابع عشر من آذار بتلفيق تهمة المشاركة في اغتيال الحريري له،وشطح به الخيال إلى درجة اتهام الرابع عشر من آذار بتدبير اغتيال الحريري.

أواخر مايو 2009م،ثار الجدل من جديد حول الجهة المتورطة في اغتيال الحريري، وذلك عقب تحقيق نشره الصحفي الألماني بمجلة ديرشبيجل

إيريك فولات، ادَّعَى فيه تَلَقّيه معلومات من مسئول لبناني تثبت تورط حزب الله في اغتيال الحريري،وهو مالم يتركه حسن نصرالله دون رد.

خلال خطابه الذيألقاه في الخامس والعشرين من مايو2009مبمناسبة الذكرى التاسعة للانسحابالإسرائيلي من جنوب لبنان،اتهم نصرالله المجلة الألمانية بالكذب وتنفيذ أجندة غربية وإسرائيلية لتشويه صورة المقاومة وإيجاد مبرر لنزع سلاحها، ملقيًا باللائمة على حكومة فؤاد السنيورة ومتهمًا إياها بالرضوخ للضغوط الغربية.

أكد نائب نصرالله نعيم قاسم على هذا المعنى في السابع والعشرين من مايو خلال لقاء جمع قيادات حزب الله بأسر شهداء الجنوب،منوهًا إلى أن التعاون بين حزب الله ومحكمة الحريري من رابع المستحيلات.

كان حزب الله وعون ونظام الأسد على درجة كبيرة من الثقة بالفوز في الانتخابات النيابية التي ستجرى بدايات يونيو2009م؛ وبالتالي تشكيل حكومة لبنانية تعيد لبنان بشكل صريح إلى بيت الطاعة السوري.

وصلت الثقة المفرطة بميشيل عون إلى زيارة طهران قبل أيام من الانتخابات النيابية؛ ليؤكد للنظام الإيراني أن فوز المعارضة اللبنانية مؤكد لا محالة، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه.

جرت الانتخابات النيابية اللبنانية في السابع من يونيو 2009م، خاض تيارا الثامن والرابع عشر من آذار الانتخابات بقوتيهما الضاربتين، وإن كان تيار الثامن من آذار خاضها بشيء من الغرور لثقته المفرطة في الفوز، وجاءت نتائج الفرز لتقلب توقعات المعارضة رأسًا على عقب.

مساء الثامن من يونيو 2009م، أعلن وزير الداخلية اللبناني زياد بارود فوز الرابع عشر من آذار بسبعين مقعدًا في مقابل ثمانية وخمسين للثامن من آذار من إجمالي مقاعد البرلمان اللبناني البالغ عددها مائة وثمانية وعشرين مقعدًا، وبهذا تأكد تشكيل قوى الرابع عشر من آذار للحكومة مرةً ثانيةً.

أصيب حزب الله ومن ورائه نظام الأسد بكمد عظيم بعدما عصفت مشاورات تشكيل الحكومة فى السابع والعشرون من يونيو 2009م بآمالهما، حيث كلف الرئيس اللبناني ميشيل سليمان النائب سعدًا الحريري بصفته زعيم الأغلبية النيابية بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.

جاء تكليف سليمان بعد الاستشارات النيابية التي سَمَّت الحريري للقيام بهذه المهمة بإجمالي ستة وثمانين نائبًا، ودخل الحريري الصغير في تيه المشاورات السياسية لاختيار أعضاء حكومته.

بعد شهرين ونصف من تكليفه وفي السابع من سبتمبر2009م،قدم الحريري لرئيس الجمهورية قائمةً مبدئيةً بأسماء وزراء حكومته رفضها حزب الله وشركاؤهفي المعارضة،وفي العاشر من سبتمبر أعلن الحريري اعتذاره عن تشكيل الحكومة.

في السادس عشر من الشهر نفسه أعاد سليمان تكليف الحريري بتشكيل الحكومة بعدما حصل في الاستشارات النيابية الجديدة على ثلاثة وسبعين نائبًا،وحتى يشتريالحريري رضا المعارضة ويتجنب أفخاخها السياسية؛ شكل حكومة وحدة وطنية ضمت وزراء من حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر.

كانت أول زيارة للحريري خارج لبنان إلى سوريا في التاسع عشر من ديسمبر 2009م،في إشارة ذات دلالة على طي صفحة الماضي ولو مؤقتًا،والتقي خلال زيارته ببشار الأسد ونائبه فاروق الشرع ووزير خارجيته وليد المعلم.

خلال المباحثات في علاقات البلدين الثنائية،أفصح بشار لسعد عن حقيقة التمديد للحود، والدور الذي لعبه حسن نصر الله في هذا الأمر،ومنح كلام الأسد لسعد الحريري دليلًاجديدًا على وجود يد لحزب الله في اغتيال أبيه بضوء أخضر من دمشق.

بعد فترة من زيارة الحريري، خرج جميل السيد ليهدد سعدًا الحريري بالانتقام منه بعدما تسبب في اعتقاله أربع سنوات بينما هو بريء، وثَمَّن جميل السيد استقبال بشار الأسد للحريري وترحيبه به بينما كان يجب أن يشنقه عقابًا له على مواقفه السابقة من نظام الأسد وحلفائه، تجاهل الحريري الرد على السيد مؤكدًا أن المحكمة الدولية هي من سيفصل في الأمر.

هاجم ميشيل عون وإميل لحود محكمة الحريري، وطعنا في شرعية المحكمة لأنها اكتفت بشطب شهادتي الزور ولم تحاكم صاحبيها، ثم طالب جميل السيد سعدًا الحريري بإجراء اختبار كشف الكذب بشأن قصاصه لاغتيال أبيه، معتبرًا أنه باع دم أبيه لينفذ مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وصل هجوم السيد إلى رئيس محكمة الحريري أنطونيو كاسيه ومدعيها العام دانيال بيلمار، واتهمهما بالتواطؤ مع فريق الرابع عشر من آذار، وأنه كان من الواجب عليهما استجواب سعد الحريري وفريقه، ثم ختم هجومه بمطالبة الرجلين بالاستقالة.

رفض المدعي العام اللبناني سعيد ميرزا ادعاءات السيد، وهدده بالتحقيق معه ما لم يكف عن مهاجمة الدولة اللبنانية، في حين غادر السيد لبنان إلى فرنسا وقال إنه لن يعود إلا أمام المحكمة، وأنه في انتظار الإطاحة بميرزا.

الرابع من أغسطس 2010م، أُلْقِي القبض على مهندس الاتصالات اللبناني طارق الربعة بزعم تورطه في اختراق شبكة الاتصالات اللبنانية لصالح الموساد الإسرائيلي، وذلك بالتعاون مع القيادي في التيار الوطني الحر المتهم بالعمالة لإسرائيل فايز كرم.

لم يكن اعتقال الربعة إلا لمعاقبته على دوره في الكشف عن تورط مسئولين في سوريا ولبنان في اغتيال الحريري بالتعاون مع العقيد السُّنّيّ المغتال وسام عيد، وهكذا لُطِّخت سمعة الربعة من حزب الله وشركائه لإنقاذ رقاب قادة الحزب والنظام السوري من مقصلة المحكمة الدولية.

الثامن من أغسطس 2010م، خرج نصر الله في خطاب متلفز عرض فيه ما زعم أنه دليل على اغتيال إسرائيل للحريري لتثبيت تهمة الخيانة على طارق الربعة، تَمَثَّل في صور جوية لموكب الحريري منذ انطلاقه وصولًا إلى مسرح الجريمة، لَكِنَّ ادعاء نصر الله لم يجد من يصدقه.

منتصف سبتمبر 2010م، دعا بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة الفرقاء اللبنانيين لتجنيب المحكمة الدولية التجاذب السياسي الحاصل في لبنان، وتركها تؤدي وظيفتها في تطبيق العدالة، وفي السابع من أكتوبر فَجَّر النائب عن كتلة الحريري عقاب صقر مفاجأةً مدويةً.

اتهم صقر جميلًا السيد بأنه سرب معلوماتٍ إلى مجلة دير شبيجل تفيد بتورط عضو في حزب الله في اغتيال الحريري، فعبد المجيد غملوش الذي ذكرت الصحيفة اسمه كمتورط في اغتيال الحريري هو نفسه الشخص الذي كشفت تحقيقات العقيد وسام عيد عن هويته عقب التحقيق مع امرأة على علاقة به أرسل لها رسالةً قال لها فيها إنها إن علمت أين هو فستحزن كثيرًا.

كان غملوش هو الخيط الذي قاد العقيد عيد وفريق التحقيق الدولي لبقية أفراد شبكة الاغتيال عندما كشفت التحقيقات أن غملوش ليس إلا مصطفى بدر الدين رئيس الجهاز الأمني في حزب الله وصهر عماد مغنية القائد العسكري للحزب والذى احترف انتحال شخصيات وهمية واتُّهِم وأُدِين سابقًا في تفجيرات السفارتين الأمريكية والفرنسية في الكويت عام 1983م، ومحاولة اغتيال أمير الكويت الراحل جابر الأحمد الصباح عام 1986م.

زلزل هذا النبأ حزب الله ونظام الأسد، وفي الحادي عشر من نوفمبر 2010م هدد حسن نصر الله بقطع اليد التي ستشير بأصابع الاتهام لمن ينتسب إلى حزبه، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع أججت صحيفة غربية الجدل اللبناني حول المحكمة.

نشرت صحيفة نيوز ماكس الأمريكية في مقال نشره الصحفي كين تيمرمن في الأول من ديسمبر2010م أشار فيه إلى أن مصدرًا مسئولًا في المحكمة الدولية الخاصة بالحريري أخبره بوجود أدلة على اشتراك حزب الله في اغتيال الحريري بناءً على أوامر من بشار الأسد وعلى خامنئي مرشد النظام الإيراني الأعلى.

أما عن سبب إقدام نظامي الأسد وخامنئي على اغتيال الحريري،فهو التهديد الذي شَكَّلَه الحريري على سيطرتهما على لبنان،ورَدَّ حسن نصر الله على هذا الاتهام بأنه استكمال لمخطط الغرب لإخضاع لبنان ونزع سلاح مقاومته، وزاد من ضغوطه على سعد الحريري للانسحاب من المحكمة.

رفض سعد الحريري الرضوخ لتهديدات نصر الله،لكن نصر الله أثبت أنه صاحب اليد العليا عندما أصدر الأمر للوزراء الشيعة والوزير المُعَيَّن من رئاسة الجمهورية بالاستقالة من حكومة الحريري في الثاني عشر من يناير 2011م خلال جولة خارجية كان يقوم بها الحريري لفرنسا والولايات المتحدة.

فعل حزب الله ذلك احتجاجًا على رفض الحريري لطلبه بسحب القضاة اللبنانيين من محكمة الحريري كدليل على رفضه لهذه المحكمة "المُسَيَّسَة"،وسقطت بذلك حكومة سعد الحريري.

السابع عشر من يناير 2011م، أودع دانيال بيلمار القرار الاتهامي حول اغتيال الحريري لدى هيئة المحكمة، وفي الثامن والعشرين من يونيو من نفس العام أكده دانيال فرنسيس قاضي الإجراءات التمهيدية، وفي السابع عشر من أغسطس 2011م وقعت الواقعة

صدر القرار الاتهامى ضد أربعة عناصر من حزب الله هم: مصطفى بدر الدين الذى وصفه القرار بالمشرف العام على العملية، سليم جميل عياش الذى اتهم بتتبع موكب الحريرى والتنسيق للعملية بالاشتراك مع بدر الدين وسهل دخول شاحنة الميتسوبيشى التى فجرت موكب الحريرى وحسين عنيسى مسئول التمويه وتضليل العدالة الذى قدم أدلة كاذبة لتعطيل التحقيق وأخير أسد حسن صبرا.

ذكرت المحكمة أن قرارها الاتهامي صدر بعد الاطلاع على الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق الدولية، ونتيجة شهادة عنصر من حزب الله رفض ذكر اسمه حول تَوَرُّط الحزب في اغتيال الحريري.

بناءً على ذلك صدرت مذكرات توقيف بحق هؤلاء الأربعة، وأصدرت الشرطة الدولية (الإنتربول) بطاقاتٍ حمراء بحق هؤلاء الأربعة، رفض حزب الله تسليم المتهمين؛ لأنه لا يعترف أصلًا بهذه المحكمة وفي العاشر من أكتوبر 2013م صدرت مذكرة اعتقال بحق متهم خامس هو حسن مرعي، اتُّهِم

بالتنسيق مع حسين عنيسي وأسد صبرا بتلفيق شريط أحمد أبو عدس الذي ادَّعى اغتيال الحريري على يد جماعة النصرة والجهاد.

حاكمت محكمة الحريري المتهمين غيابيًا،وقَدَّم محامي حسن مرعى دليلًا على تَوَرُّط بشار الأسد في العملية، بأن أكد اتصال مرعي به في يوم الاغتيال، وفي وقت لاحق أكد أحد ضباط المخابرات السورية المُنْشَقّين عن النظام أنه اصطحب بنفسه حسين عنيسي ومصطفى بدر الدين لبشار الأسد قبل اغتيال الحريري بأيام،لكن مع رفض حزب الله تسليم المتَّهَمين واستحالة القصاص من قتلة الحريري لحماية الحزب لهم سيتحول لبنان إلى قنبلة موقوتة ستنفجر في وجه الجميع.

obeikandl.com